JUL 12 1989
UN/SA COLLECTION

A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/379
E/1989/126
7 July 1989
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البندان ١٣ و ٨٣ (ج) من
القائمة الاولية*
تقرير المجلس الاقتصادي
والاجتماعي
التنمية والتعاون الاقتصادي
الدولي : ميثاق حقوق
الدول وواجباتها الاقتصادية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
البند ٢ من جدول الأعمال
المناقشة العامة للسياسة
الاقتصادية والاجتماعية الدولية ،
بما في ذلك التطورات الاقليمية
والقطاعية

رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ وموجهة إلى
الامين العام من رئيس وفد جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩

يشرفني أن أرفق لكم طيه نص البيان المشترك لوفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا بشأن مسألة تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

* A/44/50/Rev.1 .

وسأكون ممتنا جدا لو تفضلتم بتعميم هذا البيان المشترك بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٢ و ٨٣ من القائمة الاولية ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٣ من جدول أعمال دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ .

(توقيع) غينادي اودفينكو
رئيس وفد جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية
السفير المفوض فوق العادة

مرفق

بيان مشترك أصدرته وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهنغاريا في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة بشأن مسألة تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

تعطي الدول الاشتراكية أهمية بالغة للتوفيق ، بطريقة عادلة ومتناسقة ، بين حقوق الدول وواجباتها في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي اعتقادنا ، تكمن الاهمية الحقيقية لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، في أنه يتضمن مبادئ التعامل الاقتصادي الدولي . وفي ظروف تتسم بتزايد الترابط الاقتصادي هناك حاجة من معالم يسترشد بها في تنمية التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف لمصلحة جميع البلدان ، وتنسيق العمليات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي ، وايجاد حلول للمشاكل العالمية ، بما في ذلك مشاكل التنمية .

ومما يدل بصفة خاصة على الاهمية المستمرة لكثير من أحكام الميثاق ، إن هذه الاحكام قد تم تأكيدها على أساس توافق الآراء في عدد من وثائق الامم المتحدة اللاحقة ومن المحافل الدولية الكبرى الاخرى .

وخلال الخمس عشرة سنة التي خلت منذ اعتماد الميثاق ، لم يحدث سوى تقدم قليل في تحقيق الاهداف والقضايا المطروحة فيه . ويرجع هذا بدرجة كبيرة إلى ازدياد حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، التي ما فتئت تزداد تعقيدا وتكتسب طابعا عالميا وتمس جميع أعضاء المجتمع الدولي بدون استثناء . وما فتئت أوجه التفاوت في التنمية الاقتصادية لبعض البلدان والمناطق تزداد ، كما أنه لا تزال توجد صعوبات وعدم تناسب في مجال التجارة الدولية والعلاقات النقدية ـ المالية . ويستمر في التردي وضع كثير من البلدان النامية ، التي تعاني من تدني معدلات النمو ، وثقل عبء الديون الخارجية ، وانخفاض عائدات التصدير نتيجة لهبوط أسعار الكثير من المواد الخام . وترتدي أهمية خاصة الحاجة إلى المساعدة في زيادة تدفق الموارد من جميع المصادر للبلدان النامية من أجل تعجيل نموها .

وتتفاقم الصعوبات المستمرة في العلاقات الاقتصادية العالمية بسبب الافتقار إلى النهج الكافية من جانب المجتمع العالمي تجاه قضايا التنمية المترابطة . كما أن الجهود التي تبذل من أجل ايجاد حلول عملية لتلك المشاكل ينقصها في أحيان كثيرة التنسيق وتتخذ ، في الاطر الضيقة للتجمعات الاقتصادية المنفردة ، بدون ايلاء الاعتبار الواجب لمصالح جميع البلدان ولترابط العمليات الاقتصادية العالمية ، وللبرامجات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية .

وفي تصورنا تنحصر المسألة ، في اضفاء الطابع العالمي على الحوار وعملية التفاوض . وينبغي أن تضطلع بدور خاص في هذا الشأن منظمة الأمم المتحدة ، وجميع المؤسسات والهيئات الداخلة في المنظومة ، والتي تمتلك القدرات اللازمة لتنظيم توافق النهج المتعددة الاطراف تجاه العلاقات الاقتصادية الدولية بمختلف جوانبها ، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على أساس عالمي وطوعي ، من خلال التوصل إلى اتفاقات قائمة على توافق الآراء وتعكس توازن مصالح جميع الدول .

إن المبادرة المعروفة التي تقدمت بها البلدان الاشتراكية الاعضاء في الأمم المتحدة والرامية إلى ضمان الأمن الاقتصادي الدولي تستهدف أيضا تشجيع قيام حوار متعدد الاطراف بغية التوصل إلى توافق آراء بشأن طرق توفير الشروط الملائمة لتنمية الاقتصاد العالمي بصورة سليمة تتسم بالاستقرار العالمي وعلى نحو يمكن التنبؤ به . إن خلق تلك الظروف سيسمح لجميع الدول بأن تبدأ في خطوات عملية مشتركة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في روح ميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية التي لا تزال محتفظة بأهميتها ، ووفقا للوثائق الاساسية الاخرى للأمم المتحدة .

إن أحداث الماضي القريب توضح أن النهج الواقعي الرامي إلى التوصل إلى اتفاقات بتوافق الآراء يفتح الطريق لحل كثير من المشاكل التي تُحد من النمو الاقتصادي العالمي .

إن التحولات الايجابية على الساحة الدولية ، والتطورات الجارية في ميدان نزع السلاح وتخفيض النفقات العسكرية ، فضلا عن فض النزاعات الاقليمية هي مسائل ترتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق أهداف ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية المتعلقة بواجبات الدول في أن تساعد على تحقيق نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة ، والتعايش السلمي ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، والتعاون الدولي والعدالة الاجتماعية .

إن مواصلة المساعي الرامية إلى تخفيض عبء النفقات العسكرية ، التي تبتلع جزءا كبيرا من الدخل القومي لكثير من بلدان العالم ، سوف تساعد على التقدم نحو أهداف الميثاق مثل اعادة تدفق الموارد المالية نحو البلدان النامية ، وتأمين نموها الاقتصادي الثابت .

وتبدأ في احتلال الصدارة في مجال التعامل الدولي المصالح البشرية ، والمبادئ الانسانية العامة ، الامر الذي يتطلب نظرة جديدة على المشاكل الاقتصادية الحالية . وتنعكس معظم هذه المشاكل في الميثاق ، ولكنها خلال الخمسة عشر سنة الماضية اتسعت نطاقا وازدادت تعقدا بدرجة كبيرة جدا . وقد أصبحت مشكلة الديون الخارجية واحدة من أكثر المشاكل تعقيدا . إن الحوار المكثف الذي يجري بشأن هذه المشكلة في المحافل واللقاءات الدولية ، بما في ذلك في الامم المتحدة ، يجب أن يساعد على ايجاد طرق عملية لتخفيف عبء الديون الذي تعاني منه البلدان المدينة والاقتصاد العالمي ككل . وفي هذا الصدد يحظى بأهمية كبرى قرار الجمعية العامة ١٩٨/٤٣ الذي يرجو من الامين العام أن يبدأ في اجراء مشاورات على مستوى عال بشأن مسألة الديون . إننا نعتقد أن النجاح في هذا الامر يعتمد في المقام الاول على وجود النية الحسنة لدى جميع البلدان ذات المصلحة ، وعلى استعداد كل منها لاجراء تقدير رزين لمصالح الطرف الآخر .

ومما يشجع ازدياد اهتمام المجتمع الدولي بالازمة البيئية . فقد أعطى العديد من الاعمال النظرية التي اضطلعت بها الامم المتحدة ، والخطوات العملية التي اتخذتها ، زخما للتعاون الدولي في هذا الميدان . إن المبادرات الهامة في هذا المجال التي تقدّم بها قادة الكثير من الدول ، بما في ذلك البلدان الاشتراكية ، وقرارات الامم المتحدة بشأن المشاكل البيئية ، وأفكار لجنة برونتدلاند والابحاث العديدة الاخرى تخلق أساسا واقعيا لتنشيط الجهود التي تبذل من أجل التوصل إلى نهج وطرق تكفل تحقيق التنمية البيئية الآمنة .

وبدأت تنفخ روح جديدة في بعض أفكار الميثاق مثل ضرورة اضفاء الطابع العالمي على نشاط المنظمات الاقتصادية الدولية وزيادة فعاليتها لصالح جميع البلدان ، على النحو الذي أكدته في الوثيقة الختامية للدورة السابعة للأونكتاد ، "يوجد توافق آراء متزايد مفاده أن تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي والتجارة الدولية في عالم يزداد ترابطا يمثل هدفا مشتركا ، يتطلب جهودا تعاونية مستمرة في إطار يضم جميع البلدان" .

وثمة توافق آراء تدريجي فيما يتعلق بالطرق التي يمكن بها التطبيق العملي لأحكام الميثاق المتصلة بحرية كل دولة في اختيار نظامها الاقتصادي وأشكال تنظيم علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وعدم جواز استخدام التدابير الاقتصادية لإكراه دولة أخرى على التخلي عن ممارسة حقوقها السيادية . وفي الاعلان بشأن زيادة فعالية مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها (قرار الجمعية العامة ٣٢/٤٣) الذي صدر بتوافق الآراء ، ينص بصفة خاصة على أنه لا يجوز لأي دولة استخدام ، أو التشجيع على استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير ، لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أية مزايا .

وهناك توافق آراء متزايد فيما يتعلق بالاتجاهات المحددة التي ينبغي أن تسير فيها أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالشركات عبر الوطنية . ومما سيكون له أهمية خاصة فيما يتعلق بهذا النشاط ، التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن مشروع مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية .

ومن رأينا أنه ينبغي تطوير التحولات الايجابية في المواقف إزاء المشاكل الاقتصادية الدولية عند وضع الاستراتيجية الدولية للتنمية للتسعينات ، وكذلك عند التحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالمسائل الاقتصادية والمقرر عقدها في نيسان/ابريل ١٩٩٠ . ويصدق هذا ، بصفة خاصة ، على المسائل المتصلة بالتعاون بين جميع الدول في تعزيز فعالية المنظمات الاقتصادية الدولية ، وعلى رأسها منظومة الأمم المتحدة ، بوصفها آليات للحوار البنّاء المتعدد الأطراف وللتفاوض ، تستهدف تحقيق توازن مصالح جميع المشتركين في العلاقات الاقتصادية الدولية .

- - - - -